A/48/462
4 October 1993
ARABIC

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
البند ١٠٩ من جدول الأعمال

التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل المتعلقة
بالحالة الاجتماعية في العالم والشباب والمسنين
والمعوقين والأسرة

تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين

تقرير الأمين العام

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٣	٣ - ١	أولا - مقدمة
٣	٢١ - ٤	ثانيا - التعاون الدولي
ألف - حالات العجز والمؤتمرات الدولية الرئيسية المعقودة في
٣	٩ - ٤	الفترة من عام ١٩٩٣ إلى عام ١٩٩٥
باء - المؤتمر الدولي للوزراء المسؤولين عن حالة المصابين
٤	١١ - ١٠	بحالات عجز
٥	١٥ - ١٢	جيم - التعاون بين الوكالات
٦	١٦	دال - عقد آسيا والمحيط الهادئ للمعوقين، ١٩٩٣ - ٢٠٠٢
٦	١٩ - ١٧	هاء - دور المنظمات غير الحكومية الدولية
واو - القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمصابين
٧	٢١ - ٢٠	بحالات عجز
٧	٣٧ - ٢٢	ثالثا - الأنشطة الأخرى التي تضطلع بها الأمم المتحدة

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٧	٢٤ - ٢٢ ألف - تيسير التنسيق على الصعيد الوطني
٨	٢٥ باء - تعزيز التشريعات المتعلقة بالعجز
٨	٢٧ - ٢٦ جيم - إنشاء قاعدة بيانات وجمع الاحصاءات
٩	٢٨ دال - تنقيح ترجمة مصطلحات "العاهة" و "العجز" و "الإعاقة" و "المعوق"
١٠	٢٩ هاء - اليوم الدولي للمعوقين
١٠	٣٢ - ٣٠ واو - صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لحالات العجز
١١	٣٤ - ٣٣ زاي - نحو استراتيجية طويلة الأجل
١١	٣٧ - ٣٥ حاء - فريق الشخصيات البارزة
١٢	٤١ - ٣٨ رابعا - رصد الوثائق الرئيسية المتعلقة بالسياسات في ميدان العجز

أولا - مقدمة

١ - خصصت الجمعية العامة، في دورتها السابعة والأربعين أربع جلسات عامة لقضايا المعوقين من أجل تركيز الانتباه على انتهاء عقد الأمم المتحدة للمعوقين في عام ١٩٩٢. وكانت هذه الجلسات بمثابة محفل للتدبير واطاحة الفرصة للدول الأعضاء لحصر العمل المنجز بالفعل. وتعيين التحديات الرئيسية الماثلة أمامها، وإعادة تأكيد التزاماتها بسياسات ادماج الأشخاص المصابين بحالات عجز ادماج تاما في المجتمع. وكان المؤتمر الدولي للوزراء المسؤولين عن حالة الأشخاص المصابين بحالات عجز المعقود في مونتريال بكندا يومي ٨ و ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ مكملا للجلسات العامة الاستثنائية.

٢ - وخلال هذه الجلسات، سلمت الدول الأعضاء بالعمل المنجز في مجال رسم السياسات داخل منظومة الأمم المتحدة. فطوال العقد، وضعت مشاريع مبادئ توجيهية وأدلة وبرامج وخطط. ولكن لم يتحقق بالكامل ما كان يتوقع من العقد. فقد تعرقل تنفيذ البرامج المتعلقة بالعجز نتيجة لعدد من العوامل، من بينها عدم وجود آليات فعالة للرصد. وسيكمن التحدي الرئيسي الذي يواجه فترة ما بعد العقد في اعتماد أنشطة تعود بالنفع المباشر على الأشخاص المصابين بحالات عجز.

٣ - وفي أعقاب هذه المناقشة، اتخذت الجمعية العامة القرار ٨٨/٤٧ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ والمعنون "من أجل الادماج التام للأشخاص المصابين بحالات عجز في المجتمع: برنامج عمل عالمي مستمر". واذ كررت الجمعية العامة تأكيد الرسالة التي أعلنتها في منتصف العقد من خلال قرارها ٩١/٤٥، دعت في الفقرة ٨ من القرار الى تحويل التركيز من اثاره الوعي الى العمل وطلبت تعزيز الدور القيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة كحفاز من أجل التغيير وكمنظمة تضع المعايير وكمحفل لتبادل الآراء وكمروج لأنشطة التعاون التقني. وعددت الجمعية العامة بعد ذلك عددا من التدابير التي يتوجب اتخاذها أو النظر فيها، على الصعيدين الوطني والدولي.

ثانيا - التعاون الدولي

ألف - حالات العجز والمؤتمرات الدولية الرئيسية

المعقودة في الفترة من عام ١٩٩٣ الى عام ١٩٩٥

٤ - شجعت الجمعية العامة على النظر في قضايا العجز المتصلة بموضوع الأحداث الدولية الرئيسية المقبلة.

٥ - فنيما يتعلق بالمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، المعقود في فيينا في حزيران/يونيه ١٩٩٣، أرسى الاعلان العالمي لحقوق الإنسان (قرار الجمعية العامة ٢١٧ ألف (د - ٣)، المرفق) الأساس لصدور عدد كبير من الاعلانات والقرارات اللاحقة المتعلقة بالمعوقين، لا سيما اعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي

(قرار الجمعية العامة ٢٥٤٢ (د - ٢٤))، وإعلان حقوق الأشخاص المتخلفين عقليا (قرار الجمعية العامة ٢٨٥٦ (د - ٢٦))، وإعلان حقوق المعوقين (قرار الجمعية العامة ٣٤٤٧ (د - ٣٠))، وأكد برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين (A/37/351/Add.1 و Corr.1، المرفق، الفصل الثامن، التوصية ١ '٤') من جديد المبادئ الواردة في الإعلان العالمي. ويولي إعلان وبرنامج عمل فيينا المعتمدين في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان اهتماما خاصا لحقوق الإنسان للأشخاص المصابين بحالات عجز، ويطلب الى الدول الأعضاء اعتماد مشروع القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمصابين بحالات عجز، الذي سيعرض على الجمعية العامة في دورتها الحالية.

٦ - وتشمل الأعمال التحضيرية للسنة الدولية للأسرة (١٩٩٤) اصدار نشرة تفسيرية بشأن القاعدة رقم ٩ من القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمصابين بحالات عجز فيما يتعلق بالحياة الأسرية والسلامة الشخصية. ومن المقرر أن يصدر هذا المنشور في عام ١٩٩٤.

٧ - وسيعقد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلام في بيجينغ في عام ١٩٩٥. ومن المسلم به أن النساء المصابات بحالات عجز يعانين من اجحاف مزدوج بوصفهن نساء وبوصفهن معوقات. وقد نظمت حكومة النمسا المؤتمر الاقليمي المعني بما تتعرض له المعوقات من اساءة معاملة جنسيا وعنف عائلي حيث عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢. وتبذل جهود أخرى لادراج قضايا العجز في العملية التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وفي جدول أعماله. واقترحت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عقد اجتماع اقليمي بشأن دور المعوقات في الأسرة.

٨ - وسيعقد أيضا مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥. وقد أشارت لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثالثة والثلاثين الى الصلات المتبادلة بين القضايا الأساسية الثلاث التي سيتناولها مؤتمر القمة وهي: زيادة الاندماج الاجتماعي، ولا سيما للفئات الأكثر حرمانا وتهميشا؛ والتخفيف من الفقر والحد منه مع التركيز على حالة الفئات الضعيفة؛ وتوسيع نطاق العمالة المنتجة (انظر قرار الجمعية العامة ٩٢/٤٧، الفقرة ٦). وعند اختيار قضية الاندماج الاجتماعي، أكدت الجمعية العامة من جديد ضرورة تقديم المساعدة الى الفئات الأكثر حرمانا وتهميشا، ومن بينها المعوقون.

٩ - وسيوفر المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية الذي سيعقد في القاهرة في عام ١٩٩٤ فرصة أخرى لتناول القضايا الوثيقة الصلة بموضوع العجز.

باء - المؤتمر الدولي للوزراء المسؤولين عن حالة

المصابين بحالات عجز

١٠ - من الجدير بالذكر أن الجمعية العامة رحبت، في قرارها ٨٨/٤٧، بالمبادرة التي اتخذتها حكومة كندا لعقد المؤتمر وبتقرير المؤتمر القاضي بإنشاء فريق عامل من الوزراء. ويتمثل الهدف الرئيسي للمؤتمر في

ضمان استمرار أنشطة العقد واستئثارها باهتمام على أعلى مستوى سياسي. وكلف الفريق العامل بتحديد آلية جارية يكون من شأنها تيسير التعاون على المستوى الوزاري. وأعرب الوزراء عن رغبتهم في معالجة تنفيذ برنامج العمل العالمي بمزيد من النشاط والسرعة والفعالية. وأعربوا أيضا عن رغبتهم في مواجهة التحديات المتعلقة بترجمة الاطار الأساسي للسياسات الى مزايا حقيقية ذات شأن بالنسبة للمعوقين.

١١ - ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، عقد الفريق العامل دورتين. وأنشأت الدورة الأولى المعقودة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ في باريس، أمانة دولية للمؤتمر في مونتريال بكندا. وأنشأت الدورة الثانية المعقودة في نيسان/أبريل ١٩٩٣ في مونتريال، لجنتين معنيتين بالمسائل القانونية والمالية والتنفيذية.

جيم - التعاون بين الوكالات

١٢ - عقدت أثناء العقد اجتماعات مشتركة بين الوكالات بهدف تيسير تنفيذ برنامج العمل العالمي. اذ عقد الاجتماع العاشر المشترك بين الوكالات المعني بعقد الأمم المتحدة للمعوقين في فيينا في الفترة من ٧ الى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. وتم التسليم بالحاجة الى زيادة التعاون، بما في ذلك التعاون مع المنظمات غير الحكومية. وجرى التأكيد على مزايا اتباع نهج متعدد القطاعات فيما يتعلق بالتعاون التقني. ونتيجة للقرار الذي اتخذته مؤخرا لجنة التنسيق الادارية، ستتوقف، كمحفل رسمي، الاجتماعات المشتركة بين الوكالات المعنية بعقد الأمم المتحدة للمعوقين. ومع ذلك ستجرى مشاورات بين الوكالات والمنظمات المعنية على أسس غير رسمية. ومن المقرر اجراء أول مشاوراة مشتركة بين الوكالات في أوائل عام ١٩٩٤؛ ومن المتوخى أن تعقد اللجان الاقليمية للأمم المتحدة اجتماعات اقليمية كل سنتين.

١٣ - وأوفدت بعثات للبرمجة مشتركة بين الأمانة العامة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفترة من عام ١٩٩٠ الى عام ١٩٩٣ الى كوت ديفوار وغانا وبنن وتشاد وغواتيمالا. وسيولى اهتمام متزايد لإدراج عنصر العجز في برامج "إعادة البناء الاجتماعي" المضطلع بها داخل منظومة الأمم المتحدة.

١٤ - وفي منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تعقد فرقة العمل المشتركة بين المنظمات والمعنية بالاهتمامات المتصلة بالعجز اجتماعات منذ عام ١٩٨٦. وأعضاء فرقة العمل، التي تتكون من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي تتصل أعمالها بقضايا العجز يتعاونون عن طريق تبادل المعلومات والربط الشبكي.

١٥ - وطلبت الجمعية العامة، في الفقرة ٨ (و) من قرارها ٤٧/٨٨، استعراض الرقم القياسي للتنمية البشرية كي يدرج فيه تقييم لكيفية معاملة المجتمع لمواطنيه المعوقين كعامل من عوامل نوعية الحياة في ذلك المجتمع. وبدأ العمل في وضع مؤشرات بشأن هذا الرقم القياسي بطرق من بينها التشاور بين الوكالات. وهناك تسليم تام بأهمية توفر بيانات احصائية دقيقة بشأن العجز.

دال - عقد آسيا والمحيط الهادئ للمعوقين، ١٩٩٣ - ٢٠٠٢

١٦ - اتخذت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في دورتها الثامنة والأربعين المعقودة في نيسان/أبريل ١٩٩٢، قرارا لإعلان عقد آسيا والمحيط الهادئ للمعوقين، ١٩٩٣ - ٢٠٠٢، بهدف إعطاء قوة دافعة جديدة لتنفيذ برنامج العمل العالمي فيما بعد سنة ١٩٩٢ وتعزيز التعاون الاقليمي. وعقد في بيجينغ في الفترة من ١ الى ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ الاجتماع الذي أعلن فيه بدء عقد آسيا والمحيط الهادئ للمعوقين. واعتمد في قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ٦/٤٩ الإعلان المتعلق بتحقيق المشاركة والمساواة الكاملتين للأشخاص المصابين بحالات عجز في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وبرنامج العمل.

هاء - دور المنظمات غير الحكومية الدولية

١٧ - إن عملية تحقيق مجتمع للجميع يجب أن تضم أكبر عدد ممكن من القطاعات الاجتماعية. وقد أدت المنظمات غير الحكومية الدولية دورا حيويا في تعزيز البرنامج المتعلق بالعجز لا سيما على مستوى القاعدة. وستواصل القيام بذلك، بصفة خاصة في مجال تنفيذ القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمصابين بحالات عجز بمجرد اعتمادها. وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة المتعلق بالعجز أن يضيف على أفضل وجه من الخبرة الفنية والمعرفة والمعلومات والاتصالات التي تتوفر لدى المنظمات غير الحكومية الدولية في مجالات رسم السياسات وتنفيذ البرامج وتقديم المساعدة التقنية الى الدول الأعضاء. وفيما بعد العقد، سيسهم المحفل الاستشاري للمنظمات غير الحكومية، بعضويته الموسعة. في تبادل المعلومات عن السياسات والخبرات العملية.

١٨ - وأنشئت مؤخرا في جنيف المؤسسة الدولية لحالات العجز، وهي مبادرة خاصة، تستهدف مساعدة المنظمات غير الحكومية في تنسيق أنشطتها عن طريق مركز دولي لحالات العجز وفي توفير خدمات الاتصال الى الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى.

١٩ - أما المبادرات الأخرى المنفذة في مختلف المناطق فينبغي أن يكون لها أيضا تأثير ايجابي على حالة المعوقين. ففي الجماعة الأوروبية، يهدف برنامج هيلوس الى مقارنة الخبرات وتبادل المعلومات واتخاذ تدابير ابتكارية للاندماج. كما أن "هاندي نيت" (Handy net) قاعدة بيانات متعددة الجنسيات ومتعددة اللغات تضم ١٢ بلدا و ٩ لغات. وتهدف مبادرة "الأفق" (Horizon)، على وجه الخصوص، الى ادخال الممارسات الجيدة الى البلدان الأقل نموا في الجماعة بشمولها لاقتراحات مقدمة من أكثر من دولة عضو باقامة مشاريع مشتركة. وأنشأ المؤتمر الوزاري الأوروبي شبكة البلدان الأوروبية للمشاريع المتعلقة بالاستقلال في المعيشة والمساواة بهدف تبادل المعلومات عن الممارسة الجيدة للاستقلال في المعيشة عبر الحدود الوطنية. ويتطلب الأمر تعزيزا قويا لذلك الاجراء الانمائي. ويجب أن ينظر الى التعاون الدولي من أجل التنمية على أنه عنصر جوهري في الجهود المبذولة لتحسين مركز المعوقين في البلدان النامية.

واو - القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص
للمصابين بحالات عجز

٢٠ - حثت الجمعية العامة، في الفقرة ٩ من قرارها ٨٨/٤٧، لجنة التنمية الاجتماعية على التعجيل بوضع القواعد الموحدة. وأنجزت اللجنة، في دورتها الثالثة والثلاثين، عملها بشأن هذه المسألة واتخذت قراراً أوصت فيه الجمعية العامة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، باعتماد القواعد الموحدة. وتبين هذه القواعد الشروط المسبقة والمجالات المستهدفة لتحقيق المساواة في المشاركة وتوجز التدابير التنفيذية وتقتراح اقامة آلية للرصد. وهناك ٢٢ قاعدة مقترحة.

٢١ - وفي الفرع الرابع، آلية الرصد، من مشروع القواعد الموحدة، يشار الى أنه ينبغي تعيين مقرر خاص لمدة ثلاث سنوات تكون لديه خبرة عريضة والمأمور واسع بالمسائل المتصلة بالعجز والمنظمات الدولية ويمول، اذا لزم ذلك، من موارد خارجة عن الميزانية من أجل رصد تنفيذ القواعد الموحدة. واقترح أيضاً أنه ينبغي، في حالة توفر موارد خارجة عن الميزانية، إنشاء منصب واحد أو أكثر للمستشارين الأقليميين المعنيين بالقواعد الموحدة من أجل تقديم خدمات مباشرة الى الدول. وسيتعين على الجمعية العامة أن تناقش هذه المسائل في سياق انجازها لمشروع القواعد الموحدة.

ثالثاً - الأنشطة الأخرى التي تضطلع بها الأمم المتحدة

ألف - تيسير التنسيق على الصعيد الوطني

٢٢ - حتى يتحقق الاندماج الاجتماعي، يجب أن تتكيف المؤسسات الاجتماعية، كما يجب أن يتغير المجتمع ليلبي احتياجات جميع أفرادهِ. ويستلزم الأمر إدماج قضايا العجز في صلب البرامج الانمائية للوكالات الانمائية الوطنية والدولية على حد سواء.

٢٣ - ويمكن تقديم المساعدة الى حد كبير في عملية الإدماج على الصعيد الوطني عن طريق تعزيز القدرات والمؤسسات الوطنية. ففي الفقرة ٢ من القرار ٨٨/٤٧، حثت الجمعية العامة الحكومات على إبداء التزامها بتحسين حالة الأشخاص المصابين بحالات عجز بأن تقوم، حسب الاقتضاء، بإنشاء لجان تنسيق وطنية رفيعة المستوى جديدة أو هيئات مشابهة أخرى، أو تعزيز الموجود منها، وذلك وفقاً للمبادئ التوجيهية بشأن انشاء وتطوير لجان تنسيق وطنية معنية بالعجز أو هيئات مشابهة (A/C.3/46/4)، المرفق الأول).

٢٤ - وتعد الأمانة العامة حالياً، بمساعدة من حكومة فنلندا، دليلاً عن إدماج قضايا العجز في المشاريع الوطنية للتخطيط والتنمية. ومن المنتوى انجاز الدليل وتجربته ميدانياً في عام ١٩٩٤. كما قدمت الأمانة العامة مساعدة الى الدول الأعضاء في إعداد حلقات دراسية تدريبية إقليمية لتعزيز لجان التنسيق الوطنية

أو الهيئات المماثلة في خمس مناطق جغرافية، بغرض تكييف المبادئ التوجيهية المتعلقة بإنشاء وتطوير لجان تنسيق وطنية معنية بالعجز أو هيئات مشابهة. وفي عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ من المقرر عقد أربع حلقات دراسية تدريبية إقليمية - لدول أوروبا الشرقية وبحر البلطيق، ولدول أمريكا اللاتينية، ولرابطة الدول المستقلة، ولدول جنوب آسيا - أدرجت إثنان منها مسائل تشريعية في جدول أعمالهما. وفي أيار/مايو ١٩٩٣، عقدت في نيبال الحلقة الدراسية التدريبية لبلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. وكانت ستة من البلدان السبعة لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ممثلة في الحلقة الدراسية بمساعدة في التمويل مقدمة من حكومة إيطاليا. وطلبت الحلقة الدراسية إلى الحكومات الوطنية اتخاذ خطوات فورية لتشكيل لجان التنسيق الوطنية المعنية بالعجز والقضايا ذات الصلة، كما طلبت إليها إنشاء هيئة إقليمية للجان الوطنية لبلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. وقد أنشئت لجنة مخصصة برئاسة نيبال لتنسيق الجهود اللازمة لإنشاء الهيئة الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، يجري حاليا استكمال دليل لجان التنسيق الوطنية، الذي تم تجميعه أصلا في عام ١٩٩١.

باء - تعزيز التشريعات المتعلقة بالعجز

٢٥ - إن التشريعات التي تتناول العجز على وجه التحديد ليست وسيلة لإنشاء حقوق للمعوقين وتعزيز تلك الحقوق فحسب، بل هي أيضا خطوة هامة في سبيل ضمان أعمال تلك الحقوق. وقد شهدت السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا بتشريعات العجز، لا سيما في البلدان النامية، بينما زاد عدد البلدان الصناعية الأخرى التي سنت تشريعات شاملة. وفي محاولة لمساعدة الدول الأعضاء في وضع تشريعات ملائمة، تعد الأمانة العامة حاليا دليلا عن تشريعات العجز في البلدان النامية، تشارك في تمويله حكومة السويد. وسيقدم الدليل مبادئ توجيهية لصياغة التشريعات وسيوفر نظما أساسية نموذجية. وسيولى اهتمام خاص لتوفير الحماية القانونية للأشخاص المصابين بحالات عجز على الصعيد المحلي. وبالإضافة إلى ذلك، اتفقت الأمانة العامة في الآونة الأخيرة، مع مدرسة القانون بجامعة هارفارد، كامبريدج، في ماساشوستس، بالولايات المتحدة الأمريكية، على التعاون في إصدار مجلة سنوية للقانون المتعلق بحالات العجز والسياسة الاجتماعية بغرض توفير استقصاء شامل للقضايا القانونية المتصلة بالعجز.

جيم - إنشاء قاعدة بيانات وجمع الإحصاءات

٢٦ - من المبادرات الأخيرة التي اتخذتها الأمانة العامة والتي تنال دعما ماليا وعينيا من عدة حكومات، إنشاء قاعدة بيانات لتبادل المعلومات المتصلة بالعجز. وقد بدأت الأمانة العامة الإفادة من نظام قاعدة البيانات لتبادل المعلومات المتصلة بالعجز في معالجة الطلبات المقدمة للحصول على معلومات. ووزع بصفة أولية استبيان شامل، صدر لجمع البيانات، على الوكالات المتخصصة لمنظومة الأمم المتحدة وعلى المنظمات غير الحكومية الرئيسية. ومن شأن البيانات المستقاة عن طريق هذه العملية أن تعزز قدرة الأمم المتحدة على تبادل المعلومات لتكون جهة التنسيق المتعلقة بسياسات وبرامج العجز. وسيجري توسيع برامجيات قاعدة البيانات لدعم المعاجم الكبيرة المتعددة، بما يسمح لقاعدة البيانات بترجمة الاستفسارات القائمة

على المواضيع من أجل إحالتها مرجعياً إلى دوائر المعلومات الأخرى. والمنظمات التي تحددت باعتبارها نقاط وصل بقاعدة البيانات ستتلقى من النظام الرئيسي لقاعدة البيانات لتبادل المعلومات المتصلة بالعجز نسخة خاصة من البرامجيات والاستكمالات العادية للبيانات. ومن شأن نقاط الوصل أن توفر للأفراد وسيلة ملائمة لتسجيل الاستفسارات الموجهة إلى شبكة معلومات قاعدة البيانات لتبادل المعلومات المتصلة بالعجز. ويمكن أن تكتسب طريقة الوصل هذه أهمية خاصة في البلدان النامية، حيث قد تكون تكلفة المكالمات الهاتفية أو الفاكس أو الوصول إلى شبكة معلومات متصلة التشغيل باهظة للغاية.

٢٧ - وفي القرار ٨٨/٤٧، طلبت الجمعية العامة إلى الأمانة العامة أن تواصل جمع بيانات احصائية بشأن مسائل العجز ونشر احصاءات مستكملة عن العجز. ويعد حالياً المكتب الإحصائي للأمم المتحدة قاعدة البيانات الدولية للاحصاءات المتعلقة بالعجز (النسخة - ٢) لنشرها في عام ١٩٩٣. وتتضمن قاعدة البيانات الدولية للاحصاءات المتعلقة بالعجز الاحصاءات الوطنية المتعلقة بالعجز المستقاة من التعدادات والدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية ومكاتب السجلات الإدارية، وتقدم بيانات عن ١٢ من المواضيع الاجتماعية - الاقتصادية والديمقراطية الرئيسية المتعلقة بالعجز. وهناك دليل تقني عن أساليب جمع وتحليل الاحصاءات المتعلقة بالعجز قيد الإعداد أيضاً، مما سيوفر دراسات حالة بشأن الخبرة الوطنية في الاستقصاءات الخاصة بجمع البيانات عن العجز. وبالإضافة إلى ذلك، سيقدم استعراض للنهج الوطنية لجمع البيانات المتعلقة بالعجز في تعدادات السكان والسجلات الإدارية. وعقدت في أوتاوا، كندا، في الفترة من ١٣ إلى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ حلقة العمل الدولية بشأن تطوير ونشر الاحصاءات المتعلقة بالأشخاص المصابين بحالات عجز، حيث نظمتها الأمانة العامة وهيئة الاحصاءات الكندية. ونظرت حلقة العمل في اهتمامات المسؤولين عن إصدار الاحصاءات المتعلقة بالعجز ومنهم مديرو الدراسات الاستقصائية ومستعملو البيانات سواء في المكاتب الحكومية أو مراكز البحث، وذلك فيما يتصل بضرورة أن تكون البيانات المتعلقة بالعجز قابلة للمقارنة وذات نوعية عالية. ويجري التخطيط حالياً لعقد اجتماع لفريق من الخبراء معني بالاحصاءات المتعلقة بالعجز من أجل إعداد المبادئ التوجيهية الدولية اللازمة لتحسين أساليب جمع الاحصاءات المتعلقة بالعجز وقابليتها للمقارنة دولياً وفعاليتها.

دال - تنقيح ترجمة مصطلحات "العاهة" و "العجز"

و "الإعاقة" و "المعوق"

٢٨ - يسير العمل حالياً في وضع الصيغة النهائية لترجمة المصطلحات السالفة الذكر إلى اللغات الرسمية للأمم المتحدة. وعقدت الشبكة الدولية لتحسين التصنيف الدولي للعاهة والعجز والإعاقة اجتماعها العام السنوي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ في مونتريال. واستكملت المداورات التي دارت في الاجتماع العمل الذي اضطلعت به اللجنة التابعة لمنظمة الصحة العالمية والمكلفة بتنقيح التصنيف الدولي للعاهة والعجز والإعاقة، التي عقدت اجتماعها الثاني في آذار/مارس ١٩٩٢ في هولندا. وفي ربيع عام ١٩٩٣، نظرت جمعية الصحة العالمية في تقرير عن حالة التنقيح، مع التركيز على الأثر الدولي لذلك التصنيف وتطبيقاته العديدة. وأجرت منظمة الصحة حصرًا للصعوبات في هذا الشأن. وجرى التشديد على أهمية العوامل البيئية

في التسبب في الإعاقات. ويتبين من استعراض أجرته حكومتا الصين واسبانيا للنسختين الصينيتين والاسبانية على التوالي من برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين أن ترجمة المصطلحات المتصلة بالعجز غير ملائمة. وعليه، أسهمت هاتان الحكومتان، بمبادرة منهما، بنسختين منقحتين من برنامج العمل العالمي كي يستخدمهما المجتمع الدولي.

هـ - اليوم الدولي للمعوقين

٢٩ - توافق الذكرى السنوية لاعتماد الجمعية العامة لبرنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين يوم ٣ كانون الأول/ديسمبر. واحتفالاً بهذه المناسبة وضمناً لمواصلة الترويج لقضايا العجز فيما بعد عقد الأمم المتحدة للمعوقين، اتخذت الجمعية العامة، في الجلسات العامة الاستثنائية من دورتها السابعة والأربعين، القرار ٣/٤٧ الذي أعلنت فيه يوم ٣ كانون الأول/ديسمبر من كل عام اليوم الدولي للمعوقين. وفي القرار ١٨/١٩٩٢، أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجمعية العامة بأن تعتمد، في دورتها الحالية، مشروع قرار بشأن اليوم الدولي.

واو - صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لحالات العجز

٣٠ - في القرار ٩٦/٤٦ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، طلبت الجمعية العامة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقدم، في دورته المقبلة، آراءه بشأن استمرار صندوق التبرعات لعقد الأمم المتحدة للمعوقين وأن يقدم توصياته إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين. وفي المقرر ٢٧٦/١٩٩٢ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٢، أوصى المجلس الجمعية العامة بأن يستمر الصندوق إلى ما بعد العقد بصلاحيات جديدة وبالاسم الجديد: صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لحالات العجز. وفي القرار ٨٨/٤٧، قررت الجمعية العامة أن يستمر الصندوق وشجعت الأمين العام على أن يستكشف ترتيبات تمويل متنوعة لدعم وتعزيز الصندوق، على ألا يشمل ذلك الدول الأعضاء فقط وإنما القطاع الخاص أيضاً، مع إيلاء الاعتبار الواجب لضرورة زيادة الشفافية في إدارة الصندوق.

٣١ - وعليه، توقف صندوق التبرعات لعقد الأمم المتحدة للمعوقين عن العمل في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ باسمه وولايته القديمتين. ففي الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٩٢، قدم الصندوق ما يزيد على ٣,٢ من ملايين الدولارات في شكل منح للتمويل المشترك لما يبلغ ١٨٧ من المشاريع المتصلة بالعجز. وقدمت غالبية المشاريع الدعم إلى أنشطة تدريب المعوقين في البلدان النامية، حيث كان يتبعها عن كثب الدعم المقدم إلى برامج التبادل التقني والى منظمات المعوقين والمنظمات التي تعمل لصالحهم، وجمع البيانات والبحوث التطبيقية. وتلقى الصندوق تبرعات من ٤٥ من الدول الأعضاء ومن عدد من المنظمات الخاصة والمنظمات غير الحكومية. وتعززت موارد الصندوق بمنح التمويل المشترك المناطة بمشاريع محددة - وهي تضم حالياً ٢١ مشروعاً - والمقدمة من برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية.

٣٢ - ودخل صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لحالات العجز طور التشغيل في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣. وسيستخدم في تعزيز أنشطة التعاون التقني عن طريق التمويل المشترك لمشاريع التعاون التقني الميدانية، مع التركيز بوجه خاص على أقل البلدان نموا والفضاء المحرومة بوجه خاص. وقد اتخذت الأمانة العامة خطوات لإصدار منشور إعلامي جديد عن الصندوق وقائمة مبنية بالمشاريع المتاحة للتمويل. وسيضمن المنشور الإعلامي استعراضا عاما للأنشطة السابقة وسيحدد المشاريع الناجحة والمجالات ذات الأولوية فيما يتعلق بالأنشطة المقبلة. وستنشر على فترات منتظمة القائمة المبنية بالمشاريع التي تتطلب شركاء في التمويل المشترك وستضمن مقترحات بالمشاريع التي لا يمكن تمويلها من الصندوق بالكامل.

زاي - نحو استراتيجية طويلة الأجل

٣٣ - أكد الالتزام السياسي الذي تبنى في نهاية عقد الأمم المتحدة للمعوقين والمبادرات التي نشأت نتيجة لذلك على ضرورة وجود استراتيجية لتنسيق تنفيذها بفعالية. وانبثقت الجهود الرامية إلى وضع تلك الاستراتيجية عن اجتماع فريق الخبراء المعني بالأساليب البديلة للاحتفال بانتهاء عقد الأمم المتحدة للمعوقين، المعقود في يرافنيا، بفنلندا، في أيار/مايو ١٩٩٠ (انظر A/45/470). وجرى التأكيد على أن تعكس أي استراتيجية في هذا الشأن الحالة الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة والواقع السياسي، وعلى ضرورة إيلاء الاعتبار الواجب للاهتمامات الدولية الرئيسية مثل الفقر وسوء التغذية والأمية وأزمة الديون وتلوث البيئة والمنازعات المسلحة وآثارها على المعوقين. وينبغي أن توضع الاستراتيجية على أساس المواضيع ذات الأولوية المتعلقة بتكافؤ الفرص، والاعتراف التام بحقوق المعوقين، والاستقلال في المعيشة والهدف المتصل بالدعوة الذاتية وقرار المصير. ولاحظ الاجتماع أيضا أن من شأن إقامة هياكل وآليات دائمة بالتعاون مع منظمات المعوقين أن يفيد على أفضل وجه أي استراتيجية في هذا الشأن من أجل مواصلة دعم وتعزيز حقوق الأشخاص المعوقين.

٣٤ - وبعد ذلك، أوصت الجمعية العامة في القرار ٩٦/٤٦ وأوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في القرار ٩/١٩٩١، بعقد اجتماع للخبراء بهدف وضع استراتيجية طويلة الأجل لتنفيذ برنامج العمل العالمي للمعوقين حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده، وبعقد ذلك الاجتماع بالاقتراع مع ندوة "الاستقلال ٩٢" - وهي ندوة دولية لمنظمات المعوقين. وقد عقد الاجتماع في فانكوفر، كندا، في نيسان/أبريل ١٩٩٢ وقدم التقرير الناتج عن ذلك (E/CN.5/1993/4) إلى لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثالثة والثلاثين المعقودة في شباط/فبراير ١٩٩٣. وفي القرار ٢٠/١٩٩٣، دعا المجلس الدول الأعضاء إلى تقديم آرائها بشأن الموضوع. ووقت كتابة التقرير، كان قد ورد عدد ضئيل من الردود. وسيتم إبلاغ الجمعية العامة بالتقدم الذي أحرزته الأمانة العامة في إعداد مشروع استراتيجية طويلة الأجل.

حاء - فريق الشخصيات البارزة

٣٥ - في الفقرة ٨ (ج) من القرار ٨٨/٤٧، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن ينظر في إنشاء فريق من الشخصيات البارزة، بما في ذلك أشخاص مصابون بحالات عجز، لإسداء النصح للأمين العام بشأن

المسائل المتعلقة بالعجز. وقد طلبت الجمعية العامة ذلك في سياق تحويل تركيز البرنامج المتعلق بالعجز من إثارة الوعي إلى العمل وإعطاء أولوية أعلى لمسائل العجز و إبرازها في إطار برنامج عمل منظومة الأمم المتحدة.

٣٦ - وكان من رأي المنظمات غير الحكومية الدولية أن يشير الفريق إلى حقوق الإنسان للمعوقين والتنمية الاجتماعية وسياسة الأمم المتحدة بشأن العجز وتوظيف المعوقين داخل منظومة الأمم المتحدة. ولاحظوا أن البلدان النامية ينبغي أن تمثل في الفريق، وأن يتألف الفريق أيضا من ممثلين لمنظمات المعوقين. وتوحي المشاورات غير الرسمية التي جرت مع بعض الحكومات بأن الفريق ينبغي أن يتألف من أشخاص ذوي مركز رفيع، ملتزمين بحماية وتعزيز حقوق الإنسان والتعاون الإنمائي والتضامن الدولي.

٣٧ - وفي هذه المرحلة، ما زالت المشاورات تجرى بشأن مدى الحاجة إلى إنشاء ذلك الفريق وبشأن الوسائل التي يمكن بها تسيير عمله، وذلك في سياق متابعة الولايات التي أنشطتها الجمعية العامة فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالتنمية الاجتماعية.

رابعا - رصد الوثائق الرئيسية المتعلقة بالسياسات في ميدان العجز

٣٨ - من الوثائق التي يهتدي بها برنامج الأمم المتحدة لحالات العجز برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين والقواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين في حالة اعتمادها، ويمكن استكمال هاتين الوثيقتين باستراتيجية طويلة الأجل بشأن تنفيذ برنامج العمل العالمي. وهذه الوثائق توفر، معا، الأساس الموضوعي لبرنامج الأمم المتحدة المقبل لحالات العجز.

٣٩ - ويجرى استعراض وتقييم برنامج العمل العالمي على مدى دورات مدة كل منها خمس سنوات، حيث أجري الاستعراض الأول في عام ١٩٨٧ والاستعراض الثاني في عام ١٩٩٢. وفي الأحوال العادية، من المقرر الاضطلاع بعملية رصد ثالثة في عام ١٩٩٧ وبالعملية الرابعة في عام ٢٠٠٢. وستقدم تقارير إلى الجمعية العامة مرة كل سنتين.

٤٠ - وإذا عين مقرر خاص لرصد تنفيذ القواعد الموحدة، فستركز آلية الرصد على عدد محدود من القواعد المحددة لتقييمها تقييما متعمقا. وعندئذ، سيعد المقرر الخاص تقارير بشأن الرصد لتقديمها إلى لجنة التنمية الاجتماعية.

٤١ - وتدعو الحاجة إلى استعراض هذه الاجراءات المختلفة للرصد والإبلاغ. وقد تتقدم الأمانة العامة بمقترحات في هذا الصدد.

- - - - -